



**Tikrit Journal of Administration
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**The effect of financial depth in promoting financial inclusion in some
Arab countries**

Researcher: Asmaa Ahmed Aziz Ahmed
College of Administration and Economics
University of Mosul
asmaaahmadazez@gmail.com

Assist. Prof. Dr. Zahraa Ahmed Al-Nuaimi
College of Administration and Economics
University of Mosul
zahraa_ahmed@uomosul.edu.iq

Abstract:

Both financial depth and financial inclusion are among the important goals that all countries seek to achieve, due to their importance in achieving great economic and social goals. The research aimed to analyze indicators of financial depth and financial inclusion in the Arab banking sectors, the research sample represented in (Qatar and Saudi Arabia). using the (Eviews V.10) program, as well as testing the effect of financial depth on the financial inclusion of the research sample countries and using the multiple regression model for the period (2004-2019). In both countries under research, the financial depth was playing a major role in achieving the objectives of financial inclusion. Based on the conclusions reached by the research, he made a number of proposals, the most important of which is diversifying financial services at low cost and high quality, to attract the largest possible number of customers, as well as promoting financial education, which is reflected in the development of Arab financial systems and support their safety and growth.

Keywords: financial depth, financial inclusion, poverty, Economic growth, and financial stability

أثر العمق المالي في تعزيز الشمول المالي في بعض البلدان العربية

أ.م.د. زهراء أحمد النعيمي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحثة: أسماء أحمد عزيز أحمد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص:

يعد كل من العمق المالي والشمول المالي من الاهداف المهمة التي تسعى جميع الدول الى تحقيقها، وذلك لأهميتهما في تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية كبيرة. لذا هدف البحث الى تحليل مؤشرات العمق المالي والشمول المالي في بعض القطاعات المصرفية العربية والمتمثلة في (قطر والسعودية)، باستخدام برنامج (Eviews V.10). فضلا عن اختبار أثر العمق المالي في الشمول

المالي للدول عينة البحث واستخدام نموذج الانحدار المتعدد للفترة (2004-2019). وقد خلص البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها وجود أثر معنوي للعمق المالي في الشمول المالي في الدول المبحوثة، وان للعمق المالي دورا كبيرا في تحقيق اهداف الشمول المالي في الدول العربية عينة البحث. وبناء على الاستنتاجات التي توصل اليها البحث فقد قدم عددا من المقترحات اهمها تنويع الخدمات المالية بتكلفة منخفضة وجودة عالية، لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن، فضلا عن تعزيز التنشيف المالي والذي ينعكس في تطوير الانظمة المالية العربية ودعم سلامتها ونموها.

الكلمات المفتاحية: العمق المالي، الشمول المالي، الفقر، النمو الاقتصادي، الاستقرار المالي.

المقدمة

يحتل القطاع المصرفي أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، ويساهم في تحقيق التنمية المالية والاقتصادية. لذلك فان البحث تناول موضوعا ذو أهمية كبيرة لتطوير القطاع المصرفي المتمثل بتحليل مؤشرات العمق المالي وأثره على الشمول المالي في عينة من الدول العربية. اذ احتل البعدين اولوية لصانعي السياسات والمؤسسات الدولية لدورهم الكبير في توصيل الخدمات المصرفية لكافة فئات المجتمع ولاسيما للمهمشين ولذوي الدخل المحدود. اذ يساهم العمق المالي في زيادة تقديم الخدمات المالية، ويساهم في تسهيل تعبئة المدخرات، ويساعد في تحسين كفاءة توزيع الموارد المالية، الذي يوفر خيارات أكثر من الخدمات المالية، التي تساهم في زيادة الشمول المالي.

وقد جاء موضوع البحث لقياس وتحليل مؤشرات العمق المالي والشمول المالي في الدول العربية ومعرفة مستوياتهما التي تعد مؤشرات رئيسة للتنمية المالية إذ تمثلت عينة البحث في الدول العربية (قطر، السعودية) للفترة (2004-2019).

مشكلة البحث: تتعرض الانظمة المالية في الدول كافة الى تحديات كبيرة وازمات مالية متتالية، مما ينعكس بشكل سلبي على المصارف، وقدرتها على البقاء والاستمرار بتقديم الخدمات المصرفية، وزيادة دورها في تطوير اقتصاداتها، لذلك فان مشكلة البحث تتمحور حول: ماهي مستويات العمق المالي والشمول المالي في الدول العربية عينة البحث؟

اهمية البحث: تنطلق اهمية البحث من تناوله لموضوع العمق المالي والشمول المالي اذ يعدان من المؤشرات الرئيسة للتنمية المالية، ومالهما من دور كبير في تطوير اقتصاديات الدول العربية عينة البحث، وتبرز هذه الاهمية من خلال:

١. يتمتع البحث بأهمية كبيرة في جانبه التطبيقي وهو اختبار مؤشرات العمق المالي وأثره في تعزيز الشمول المالي.

٢. التعرف على قدرة تلك الدول على تحقيق العمق المالي والشمول المالي.

هدف البحث:

١. يهدف البحث الى اختبار أثر العمق المالي في الشمول المالي في الدول العربية عينة البحث.

٢. قياس علاقة الارتباط بين متغيرات البحث.

فرضية البحث: للقطاع المصرفي دور كبير في تطوير الانظمة المالية، واقتصاديات الدول العربية عينة البحث وتباين هذا التأثير بحسب عمق كل قطاع مصرفي، لذلك فانه يمكن تلخيص فرضيات البحث من خلال الاتي:

١. تتباين مستويات العمق المالي والشمول المالي في الدول العربية عينة البحث.

٢. وجود تأثير معنوي للعمق المالي في الشمول المالي في الدول العربية عينة البحث (قطر، السعودية).

منهج البحث: اعتمد البحث المنهج الوصفي مستندا الى الدراسات الحالية التي تناولت موضوع البحث واعتمد على المنهج التحليلي في تحليل مؤشرات كل من العمق والشمول المالي للدول العربية عينة البحث، بالاعتماد على انموذج الانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج (Eviews V.10).

حدود البحث: تتمثل حدود البحث الحالي بالآتي:

١. الحدود المكانية: شملت الدول العربية (قطر، السعودية) لكونها دول متشابهة في البيئة (دول نفطية).

٢. الحدود الزمانية: وشملت المدة الزمنية للبحث (2004-2019) بسبب توفر البيانات.

ادوات الجمع: تم الحصول على البيانات الاولية والثانوية المتعلقة بالجانبين النظري والعملي وكما يأتي:

١. الجانب النظري: تم الاعتماد في الجانب النظري على المصادر العلمية المتوفرة والتي تخدم موضوع البحث والمتمثلة بالرسائل، والأطاريح، والكتب، والمجلات، والمقالات المختلفة العربية منها والاجنبية فضلا عن الاعتماد على شبكة الانترنت في جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات البحث.

٢. الجانب العملي: اما في الجانب العملي فقد تم الاعتماد على قواعد البيانات الصادرة من البنك الدولي، قاعدة بيانات الاشتغال المالي.

اولاً. الإطار النظري للبحث:

١. **مفهوم العمق المالي** يحتل العمق المالي اهمية كبيرة في تطوير القطاع المالي عن طريق توسيع الاسواق وتنويع الادوات المالية والزيادة في تقديم الخدمات المالية، وقد تباينت اراء المالىين والاقتصاديين في مفهوم للعمق المالي، حيث اعطى البنك الدولي (2014) مفهوما للعمق المالي بانه يعبر عن مدى ضخامة القطاع المالي لبلد ما مقارنة مع حجمه الاقتصادي، ويعرف ايضا بانه قدرة المؤسسات على توفير الخدمات والادوات المالية بكميات واسعة ولجميع الوحدات الاقتصادية للتعبير عن حجم وقدرات المؤسسات المالية ودرجة عمقها المالي الذي تتمتع به. ويمكن التعبير عنه ايضا بانه قدرة المؤسسات المالية على تعبئة الموارد المالية بشكل مؤثر وفعال لتلبية متطلبات التنمية (Nzotta & Okereke, 2009: 57).

اما الاساس الذي اعتمد عليه نبيل (2016) في ايضاح مفهوم العمق المالي هو توفير الخدمات المالية واتاحتها للاستخدام، او التعامل من قبل قطاعات المجتمع المختلفة وتمكينها من الاستفادة من الخدمات المالية، وبالتالي المساهمة في التنمية المالية والاقتصادية والاجتماعية، فهي تمكن المدخرين والمستثمرين من الاستثمار في مجموعة واسعة من الموجودات عالية الجودة، كما تتيح للمقترضين الاستفادة من مجموعة واسعة من خدمات التمويل (نبيل، ٢٠١٦: ٤٢-٤٧).

ومن ناحية اخرى، يشير كل من العراقي والنعيمي (2020) الى ان العمق المالي هو عملية متعددة الوجة تتضمن عدد من الاسواق (الاولية، والثانوية، واسواق التجزئة) والادوات (القروض والودائع، وسعر الصرف، والاسهم، والسندات) والجهات الفاعلة (مؤسسات الادخار، الشركات، والبنوك) والتي تهدف بمجموعها الى تسهيل تبادل السلع والخدمات، بالإضافة الى تعبئة وتجميع

مدخرات الوحدات الفائضة واعادة توزيعها الى اكبر عدد ممكن من المستثمرين من اجل الحصول على التوجه الامثل نحو الاستخدامات الاكثر انتاجية وكفاءة والتحكم في الاستثمارات وكذلك التنويع وتقليل المخاطر (العراقي والنعيمي، ٢٠٢٠: ٣١-٤٨).

٢. **مؤشرات العمق المالي:** يحتل العمق المالي اهمية كبيرة لانعكاسه المباشر على تطوير القطاعات المالية ورفع مستوى كفاءتها لذلك فان قياس العمق المالي يعد ضرورة لمعرفة مدى عمق القطاعات المالية ودرجة تطورها ويمكن عرض مؤشرات العمق المالي كالآتي:

أ. **مؤشرات قياس العمق المالي في المؤسسات المالية:** هناك العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس العمق المالي منها الكمية التقليدية، وهي تختلف بحسب درجة التطور المالي لبلد ما والظروف التي يمر بها، ويعد قياس العمق المالي ضرورة لمعرفة مدى عمق القطاعات المالية ودرجة تطورها، وتعد المقاييس الكمية التقليدية أكثر موثوقية، كمؤشرات للعمق المالي ويمكن عرض أبرزها بالآتي:

ب. **مؤشر نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعد مؤشر نسبة الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الرئيسية لقياس العمق المالي فهو يوضح مدى عمق القطاع المالي حيث يقيس هذا المؤشر الاموال الفعلية الموجهة الى القطاع الخاص والتي تنعكس في زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي وبالتالي زيادة الخدمات المالية المقدمة وتحسين الوساطة المالية وتطوير القطاعات الانتاجية (Huang, 2010: 1667-1677).

ج. **مؤشر عرض النقود بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس مؤشر عرض النقود بالمعنى الواسع الى الناتج المحلي الإجمالي العمق المالي حيث انه يضم الودائع بأنواعها والعملية المتداولة. وفي الدول المتقدمة وبسبب التطور الكبير لديها في الاسواق المالية وظهور خدمات مبتكرة حيث ان هناك ودائع ذات اجال طويلة يتم اضافتها الى مكونات عرض النقود بالمعنى الواسع والتي تساهم بشكل كبير في زيادة التوظيفات للقطاعات المالية. وتظهر الزيادة في هذه النسبة الزيادة في العمق المالي (Banto, 2019: 78).

٣. **الاستراتيجيات المساهمة في زيادة العمق المالي:** هناك العديد من الاستراتيجيات التي تساهم في زيادة العمق المالي والذي بدوره يزيد من تحقيق التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه العوامل بالآتي:

أ. تطوير المؤسسات المالية وزيادة التنويع في الادوات المالية والاسواق المالية الذي يؤدي الى سرعة النمو الاقتصادي من خلال توقع زيادة الوصول الى الافراد الذين ليس لديهم تمويل كافي. وهذا يؤدي الى زيادة النشاط المالي ويزيد من الموجودات المالية لدى المصارف وبالتالي زيادة قدرتها على تقديم القروض ومن ثم زيادة الاستثمار وتحقيق مزيدا من التقدم الاقتصادي (Thornton, 2013: 41-51).

ب. المنافسة من خلال تشجيع الاعمال الانتاجية وهي من اهم العوامل التي تسبب زيادة في العمق المالي اذ ان التمويل المتاح في نطاق واسع يمكن ان يزيد الوساطة المالية والتي تساهم في زيادة الانتاجية (Aluko & Ajaya, 2018: 122-139).

ج. ان زيادة عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي الى زيادة العمق المالي والذي ينعكس ايجابيا على زيادة الاستثمار.

٤. **مفهوم الشمول المالي:** احتل الشمول المالي أهمية كبيرة من قبل صانعي السياسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية وذلك لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كبيرة. وهناك مفاهيم متعددة للشمول المالي تنطلق من خلال ان الشمول المالي عبارة عن نظام مالي يسهل للغالبية العظمى من الفئات المحرومة وذات الدخل المنخفض الاستفادة من الخدمات المصرفية الأساسية مثل (الائتمان والتأمين والادخار والتحويلات المالية) بتكلفة منخفضة تضمن تحقيق التنمية الاجتماعية (Joshi & Rajpurohit, 2016: 1).

ويرى (Cnaan 2012) بان الشمول المالي هو وصول جميع الأفراد إلى الخدمات المالية بطريقة عادلة وبتكلفة منخفضة (Cnaan et al., 2012: 189). بينما اعطى (Sailaja & Rao 2018) مفهوما للشمول بانه بيئة يستطيع فيها كافة فئات المجتمع الوصول إلى الأنظمة المالية الرسمية للوصول في النهاية إلى الخدمات المالية الأساسية (Sailaja & Rao, 2018: 462).

بينما اعطى (Ravikumar 2020) مفهوما للشمول المالي من بعد ثاني وذلك بان الشمول المالي يختلف باختلاف البلدان والمناطق الجغرافية، اعتمادًا على مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمالية والحصة السوقية في السوق المصرفية (Ravikumar, 2020: 30).

اما (Sakariya & Ruparel 2018) فقد عبر عن الشمول المالي وفق منظور الاستبعاد المالي إذ تعتبر المجموعة المستهدفة مستبعدة ماليًا إذا لم يكن لديها القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية الضرورية الرسمية مثل (الحسابات المصرفية، والتأمين، والتسهيلات الائتمانية، وتسهيلات الدفع) (Sakariya & Ruparel, 2018: 53).

واخيرا فقد اعطى (Alktrani & Abbas 2021) مفهوما للشمول المالي بانه مفهوم واسع متعدد الأبعاد يتطور باستمرار. لتحقيق أهداف اجتماعية متعددة لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من خلال توفير الخدمات المالية المصممة لتلبية رغبات كافة شرائح المجتمع (Alktrani & Abbas, 2021: 3352-3363).

٥. **قياس الشمول المالي:** ان قياس الشمول المالي يتم من خلال ثلاثة ابعاد رئيسية يندرج فيها مجموعة كبيرة من المؤشرات لقياس الشمول المالي وهذه الابعاد هي الوصول إلى الخدمات المالية واستخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية، ويتحقق الشمول المالي في المجتمع في قدرة الأفراد على الوصول واستخدام مجموعة كاملة من الخدمات المالية بسهولة وبكلفة منخفضة (Goel, S. & Sharma, R., 2017) (Camara, N. & Tuesta, D., 2014). وقد وضعت مجموعة العشرين (G20 Basic set of Financial Inclusion Indicators, 2016) ابعاد متعددة لقياس الشمول المالي توضح مؤشرات كثيرة تستخدم لقياس الشمول المالي والمتمثلة في الاتي:

الجدول (١): مؤشرات قياس الشمول المالي

ت	البعد	مؤشرات قياسه
١	الوصول الى الخدمات المالية	- عدد فروع المصارف لكل 10000 من البالغين على المستوى المحلي بحسب المحافظة. - عدد اجهزة الصراف الالي (ATM) او نقاط البيع لكل 1000 كم ² .

ت	البعد	مؤشرات قياسه
٢	استخدام الخدمات المالية	- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع المنظمة. - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المنظمة.
٣	جودة الخدمات المالية	- القدرة على تحمل التكاليف. - الشفافية. - حماية المستهلك. - الراحة والسهولة. - المعرفة المالية.

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على:

GPFI, (2016), G20 Basic set of Financial Inclusion Indicators

والآتي شرح مفصل لأبعاد الشمول المالي:

أ. الوصول للخدمات المالية: يعتبر الوصول للتمويل اداة أساسية يتم استخدامها من قبل الحكومات وصناع السياسات لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال توفير التمويل وبكلف منخفضة للمستثمرين. وهو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي (7: 2018, Bigirimana & Hongyi). ويمثل الوصول قدرة الأفراد على استخدام الخدمات المالية، فعندما تعمل المؤسسات المالية بشكل جيد فأنها توفر الفرص لجميع الزبائن في السوق للاستفادة من أفضل الخدمات من خلال توجيه الاموال إلى استخداماتها الأكثر انتاجية ومن ثم تعزيز وتحسين النمو وتوزيع الدخل والحد من الفقر، وعندما لا تعمل المؤسسات بشكل جيد فقد تفوت فرص النمو وتستمر اوجه عدم المساواة ويمكن ان تكون هناك أزمات مالية كبيرة (195: 2019, Naumenkova).

وقد ركزت الابحاث على اداء النظم المالية الرسمية وعمقها واستقرارها وكفاءتها واطهرت ان العمق المالي ليس مؤيدا للفقراء فقط ولكنه أيضاً مؤيدا للنمو فضلاً عن ان الاقتصادات التي تتمتع بنظم مالية متطورة تحقق انخفاض أسرع في مستويات الفقر وعدم المساواة في الدخل (2-3: 2012, Miletkov & Wintoki).

وتساهم اصلاحات القطاع المالي الوصول على نطاق اوسع إلى الخدمات المالية، إذ يركز بناء انظمة مالية شاملة على تكافؤ الفرص ومعالجة عيوب السوق المالية التي تخلق اثارا ايجابية وتوسيع الفرص الفردية وتحسين توزيع الثروة وتعزيز النمو (78-79: 2019, Ngoma).

ب. استخدام الخدمات المالية: يشير استخدام الخدمات المالية إلى عمق ومدى تلك الخدمات التي يكون لها أثر ايجابي على تحسين مستوى الشمول المالي، وقد ازدادت أهمية الشمول المالي كأداة إستراتيجية لدعم أهداف النمو الاقتصادي وتنمية راس المال البشري (2: 2017, Okoye)، ان البيئة التمكينية التي يعمل بها القطاع المالي التي هي القواعد والشروط التنظيمية والمتطلبات التي توفر وتتيح الخدمات المالية المناسبة التي تمثل نقطة الانطلاق نحو الشمول المالي وينظر عادة إلى الشمول المالي بأنه الوصول الى الخدمات المالية والاستفادة من هذه الخدمات واستيعابها من خلال التسجيل فيها وبالتالي إلى المشاركة الفعلية في الخدمة أو استخدامها ويؤدي هذا الاستخدام إلى الشمول المالي التي يمكن تعريفها على انها نتائج مرتبطة مباشرة باستخدام الخدمات المالية

(Preez & Lee, 2017: 10). ان الوصول إلى الخدمات المالية يعتبر أحد عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهو يوفر الموارد التي تساعد على تحفيز النمو الاقتصادي بالإضافة إلى تقليل المخاطر ومساعدة اصحاب الدخل المنخفض (Ackan & Acquah, 2012: 2)

ج. جودة الخدمات المالية: ان جودة الخدمات المالية تتمثل في مدى ملائمة الخدمات والمنتجات المالية لحاجة المستهلكين، وموقفهم من الخدمات المقدمة والمتوفرة ومجهزي هذه الخدمات، ويتم تقييم جودة الخدمات المالية للمستهلكين من حيث القدرة على تقديم خدمات منخفضة التكلفة وخدمات حديثة، ونظام حماية المستهلك (Sarma, 2015: 604-611). أصبحت جودة الخدمات المالية سلاحاً أساسياً للتنافس وللتقدم امام المنافسين، ان التطورات التكنولوجية اجبرت المصارف على اعادة التفكير في إستراتيجياتها لتقديم خدمات افضل للزبائن من الأفراد والمؤسسات، وان مستويات جودة الخدمات المالية المحسنة مرتبطة بزيادة نسب المبيعات وزيادة الايرادات وزيادة الحصة السوقية (Khan et al., 2013: 2)، فضلاً عن ذلك تقديم الخدمات عالية الجودة يؤدي إلى رضا الزبائن وولائهم وتحسين معدلات الاحتفاظ بالزبون إلى حد كبير مما يؤدي إلى زيادة الربحية، لذلك ينبغي على المصارف ان تركز على جودة الخدمات المالية كإستراتيجية أساسية للتنافس (Kokorovic, & Amra, 2016: 56-57).

٦. أهمية الشمول المالي: للشمول المالي أهمية كبيرة تتمثل في الوصول للخدمات المالية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، وان توصيل الخدمات المالية إلى الفئات الغير مستفيدة أو المستبعدة من الخدمات المالية يلقي اهتماماً ملحوظاً من قبل المؤسسات المالية في معظم دول العالم، كما ان المؤسسات المالية أصبحت أكثر اهتماماً في السعي للوصول إلى أكبر عدد من فئات المجتمع المختلفة، وتحسين انتشارها، وتطوير الخدمات المبتكرة والجديدة التي تتناسب مع مختلف الفئات المجتمعية (شنيتز، ٢٠٢٠: ٩٠).

وان قادة مجموعة العشرين G-20 اكدت بان الشمول المالي عنصر أساسي لسلامة النظام المالي المحلي والعالمي، فالشمول المالي يعزز المنافسة بين المؤسسات المالية وينوع الخدمات التي تقدمها بتكلفة منخفضة وجودة عالية (Atkinson & Messy, 2013: 31)، وذلك لجذب أكبر عدد ممكن من الزبائن فضلاً عن تقليل القنوات غير الرسمية كما يؤدي ارتفاع مستوى الشمول المالي إلى زيادة المعلومات عن التعاملات المالية التي تكون ضمن النظام المالي الرسمي (Mbutor, & Uba, 2013: 321) كذلك يؤثر الشمول المالي ايجابياً في تقليل معدلات البطالة وتعزيز توظيف العمالة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة إذ تلعب دوراً رئيسياً في زيادة فرص العمل، لا سيما في الاقتصادات النامية. وتعتبر المساهم الأكبر في التوظيف عبر فئات الدخل المتنوعة في مختلف البلدان (Blancher et al., 2019: 6).

وتنطلق أهمية الشمول المالي من ان الشمول المالي يدعم الاستقرار المالي ولكن يجب ان تتوافر الرقابة المالية والاطر القوية لإدارة المخاطر إذ يساعد الشمول المالي على سحب التعاملات من القنوات غير الرسمية إلى النظام المالي الرسمي وتوصيل الخدمات المالية إلى جميع فئات المجتمع داخل النظام وبالتالي سيتم تنويع محفظة الائتمان وبالتالي تخفيض المخاطر (Tita, 2017: 10-8).

٧. أهداف الشمول المالي: للشمول المالي أهداف متنوعة وذات اثار ايجابية كبيرة للأفراد وللنظام المالي وتتركز اهم أهداف الشمول المالي في مساعدة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية

بأسعار منخفضة مثل الودائع والقروض وخدمات تحويل الاموال والتأمين، وتحسين الوعي المالي والمعرفة المالية وايجاد الحلول المالية للأفراد المحرومين (ابو العز، نهلة، ٢٠٢١: ٣٤٨).

فضلا عن تحقيق الرفاه الاقتصادي وخفض مستويات الفقر، وتمكين الشركات المتوسطة والصغيرة من الحصول على القروض، وتعزيز النمو الاقتصادي والتوعية والتثقيف المالي لضمان الحماية المالية للمستهلك من خلال اطلاعه على واجباته وحقوقه والمخاطر المتعلقة بالخدمات المالية وابقاء الزبائن على علم بالتغيرات والتحديثات التي تطرأ على الخدمات المالية من خلال تنويعها وتطويرها (Kim et al., 2018: 2). كما تتمثل أهداف الشمول المالي في الحد من مخاطر مقدمي الخدمات المالية والذين يعملون خارج نطاق النظام المالي الرسمي لتعزيز امكانيات وقدرات النظام المالي الرسمي وبالتالي ضبط عرض الخدمات المالية وفق التشريعات والاسس والمعايير الدولية، وتشجيع الأفراد على الادخار والاستثمار بأفضل الطرق من خلال اعداد برامج موجهة لمختلف فئات المجتمع وذلك لتعزيز ثقافة الادخار والاستثمار لديهم، وتحفيز التنافسية بين مقدمي الخدمات المالية لتقديم خدمات استثمارية وادخارية تتناسب مع كافة فئات المجتمع (الاعرجي، ٢٠٢٠: ٢٦).

كذلك فان الشمول المالي يحقق وصول فئات المجتمع المختلفة إلى الخدمات المالية والاستفادة منها وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، وتسهيل الوصول إلى مصادر التمويل لتحسين الظروف المعيشية للأفراد أيضاً وخصوصاً محدودي الدخل (عجور، ٢٠١٧: ٢٠).

٨. **الشمول المالي والفقر:** مع الاهتمام المتزايد بجوانب التخفيف من حدة الفقر، يتم توسيع أهداف صانعي السياسات باستمرار لتشمل تقديم المزيد من الخدمات المالية وبكلف منخفضة. وبالتالي، فإن الافتقار في الحصول على التمويل يؤثر سلباً على النمو وتخفيف حدة الفقر. ويجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للفقراء للحصول على القروض، وكذلك الاستثمار في المشاريع المولدة للدخل. ونتيجة لذلك، تركز الاهتمام بتطوير القطاع المالي بشكل متزايد على العوامل التي تحدد ليس فقط عمق الوصول ولكن أيضاً اتساع نطاقه، في خطوة نحو أنظمة مالية شاملة (Hannig & Jansen, 2010: 2). وقد ساهم التطوير والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تقلل بشكل كبير من تكلفة الحصول على الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية من خلال أنظمة الدفع (مقدودة، ٢٠٢١: ١١).

كما أصبح هدف الحصول على الخدمات المالية لمن لا يتعاملون مع المصارف مجال اهتمام رئيسي لواقعي السياسات الذين يؤكدون بشكل متزايد على الشمول المالي كهدف من أهداف السياسة. إن فكرة بناء أنظمة مالية شاملة لا تعترف فقط بهدف دمج أكبر عدد ممكن من الفقراء والمستبعدين سابقاً في النظام المالي الرسمي، ولكنها أيضاً تسند إلى المؤسسات المالية الرئيسية ودور التواصل مع من لا يتعاملون مع المصارف وأن المشاكل المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية، وضعف سيادة القانون، وزيادة التفاوت في الدخل، والتخلف الاجتماعي والقيود التنظيمية، تقلل بشكل كبير من الوصول إلى الخدمات المالية (Anad S. & kodan S., 2013: 103-133).

ثانياً. الجانب العملي:

أ. **وصف متغيرات البحث:** يتضمن الاتي وصف متغيرات البحث المفسرة والمعتمدة للدول العربية عينة البحث وعرض مؤشرات العمق المالي والشمول المالي للدول العربية (قطر، السعودية) للمدة

الزمنية (2004-2019) فضلا عن تحليل الارتباط لمتغيرات الدراسة واستكشاف البيانات، اذ اشتمل البحث على اربعة، متغيرات اثنان منها متغيرات مفسرة (عرض النقد/GDP والائتمان الخاص/GDP)، ومتغيرين معتمدين (فروع المصارف والصراف الالي)، وكما هو موضح في الجدول ادناه، وتم استخدام البرمجية الجاهزة (Eviews10) في تحليل علاقة الارتباط والاثربين متغيرات البحث.

الجدول (٢): وصف متغيرات الدراسة

ت	رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
1	X1	عرض النقد/GDP	متغيرات
2	X2	الائتمان الخاص/GDP	مفسرة
3	Y1	فروع المصارف	متغيرات
4	Y2	الصراف الالي	معتمدة

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

ب. عرض مؤشرات العمق المالي والشمول المالي للدول العربية عينة البحث:

الجدول (٣): تطور مؤشر عرض النقد/GDP للدول العربية عينة البحث للمدة (2004-2019)

Case Summaries				
الدولة	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
قطر	65.9294	18.92876	43.85	102.89
السعودية	58.5916	10.45618	44.65	74.73

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

يظهر من الجدول (٣) بأن مؤشر عرض النقد/GDP للدول العربية عينة البحث (قطر، السعودية) للفترة الزمنية من (2004-2019) والنتائج التي تم الحصول عليها باستخدام البرمجية الجاهزة (Eviews10) للمؤشرات الاحصائية التي تتمثل بالمتوسط الحسابي (Mean) والانحراف المعياري (Std. Deviation) واقل قيمة (Minimum) واعلى قيمة (Maximum) لمؤشر عرض النقد/GDP.

ففي دولة قطر بلغت اعلى قيمة للمؤشر (102.8873) في سنة (2017)، اما اقل قيمة هي (43.85427) في سنة (2008)، وبمتوسط لعرض النقد/GDP بلغ (65.9294) وبانحراف معياري قدره (18.92876)، اما في المملكة العربية السعودية فقد بلغت اعلى قيمة (74.73414) في سنة (2016)، وبلغت اقل قيمة (44.64606) في سنة (2005)، وبمتوسط بلغ (58.5916) وبانحراف معياري قدره (10.45618).

الجدول (٤): تطور مؤشر الائتمان الخاص/GDP للدول العربية عينة الدراسة للمدة

(2004-2019)

Case Summaries				
الدولة	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
قطر	53.2854	21.67781	28.98	100.94
السعودية	43.2467	9.05683	32.35	58.11

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

يتضح من الجدول (٤) ان المتوسط لمؤشر الائتمان الخاص/GDP (X2) لدولة قطر قد بلغ (53.2854) وبانحراف معياري قدره (21.67781) وان اقل قيمة لهذا المؤشر بلغت (28.98) في سنة (2004)، اما اعلى قيمة فقد بلغت (100.94) في سنة (2019)، وفي المملكة العربية السعودية فإن متوسط الائتمان الخاص/GDP بلغ (43.2467) بانحراف معياري قدره (9.05683) وان اقل قيمة لهذا المؤشر بلغت (32.35) في سنة (2004)، اما اعلى قيمة فقد بلغت (58.11) في سنة (2016).

الجدول (٥): تطور مؤشر فروع المصارف للدول العربية عينة الدراسة للمدة (2019-2004)

Case Summaries				
الدولة	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
قطر	14.2106	4.36387	7.19	21.49
السعودية	8.2400	.21732	7.86	8.55

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

يتضح من الجدول (٥) ان المتوسط لفروع المصارف (Y1) لدولة قطر بلغ (14.2106) وبانحراف معياري قدره (4.36387) وان اقل قيمة لهذا المؤشر هي (7.19) في سنة (2018)، اما اعلى قيمة فقد بلغت (21.49) في سنة (2004)، اما في السعودية فان متوسط فروع المصارف هو (8.2400) وبانحراف معياري قدره (0.21732) وان اقل قيمة للمؤشر بلغت (7.86) في سنة (2005) اما اعلى قيمة فقد بلغت (8.55) في سنة (2015).

الجدول (٦): تطور مؤشر الصراف الالي للدول العربية عينة الدراسة للمدة (2019-2004)

Case Summaries				
الدولة	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
قطر	52.9056	4.46121	44.01	58.53
السعودية	57.2831	16.06507	27.17	74.11

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج (Eviews10)

يظهر الجدول (٦) اعلاه قيم مؤشرات الصراف الالي (Y2) اذ بلغ المتوسط الصراف الالي في دولة قطر (52.9056) بانحراف معياري قدره (4.46121) وان اقل قيمة لهذا المؤشر بلغت (44.01) في سنة (2008)، اما اعلى قيمة فقد بلغت (58.53) في سنة (2016)، وفي المملكة العربية السعودية بلغ متوسط الصراف الالي (57.2831) بانحراف معياري قدره (16.06507) وان اقل قيمة للمؤشر بلغت (27.17) في سنة (2004) اما اعلى قيمة فقد بلغت (74.11) في سنة (2017).

ج. قياس معامل الارتباط بين متغيرات البحث: يستخدم معامل الارتباط (Pearson Correlation)

لمعرفة اتجاه وقوة وطبيعة العلاقة بين اي متغيرين، حيث نستدل على اتجاه العلاقة من حيث كونها علاقة (طردية ام عكسية) من خلال اشارة قيمة معامل الارتباط، اما بالنسبة لقوة العلاقة فنستدل على ذلك من خلال قرب قيمة معامل الارتباط من القيمة (1±) اذ انه كلما اقتربت هذه القيمة من الواحد الصحيح فهذا دليل على قوة العلاقة بين هذين المتغيرين، واخيرا بالنسبة لطبيعة العلاقة بين اي متغيرين فإننا نستدل عليها من خلال ملاحظة القيمة الاحتمالية (P-value) المرافقة لقيمة معامل الارتباط، وتشير الدراسات الى انه اذا كانت هذه القيمة اقل من (0.05) فهذا دليل على

معنوية العلاقة بين المتغيرين. وسوف يتم قياس علاقة الارتباط بين المتغيرات المفسرة مع كل متغير معتمد للدول العربية عينة البحث.

١. قطر: تناول الجدول الاتي علاقة الارتباط بين متغيرات العمق المالي والشمول المالي في دولة قطر:

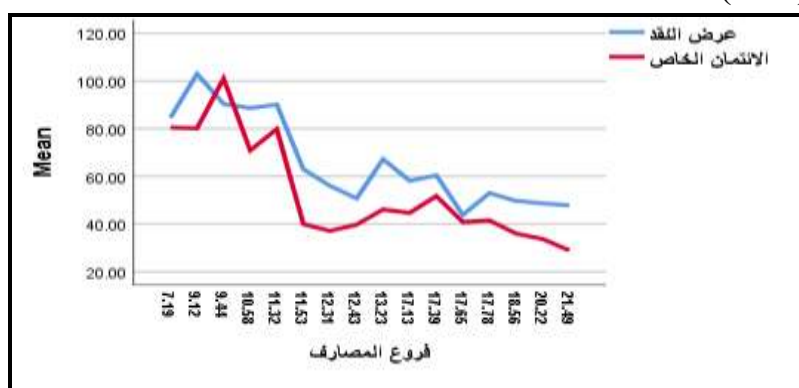
الجدول (٧): قياس علاقة الارتباط بين متغيرات العمق المالي والشمول المالي في قطر

Correlations			
		النقد عرض	الخاص الائتمان
فروع المصارف	Pearson Correlation	-.809**	-.762**
	P-value	.000	.001
	N	16	16
الصراف الالي	Pearson Correlation	.687**	.473
	P-value	.003	.064
	N	16	16

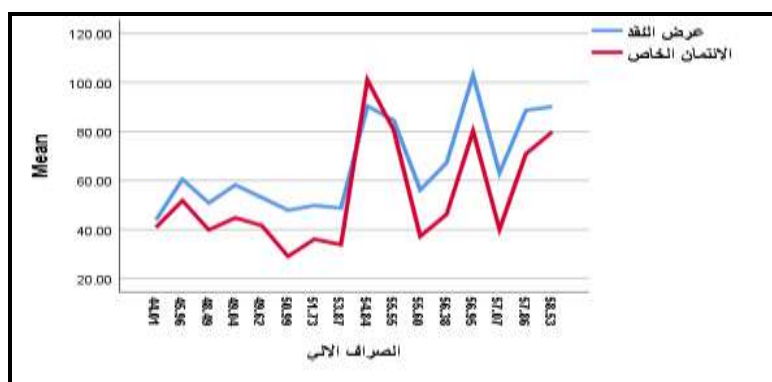
المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (SPSS V24).

يتضح من الجدول اعلاه (٧) ان هناك علاقة ارتباط عكسية ومعنوية ما بين المتغير المفسر عرض النقد (X1) والمتغير المعتمد فروع المصارف (Y1)، بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (-0.809)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (0.000) وهي اقل من (0.05). وان هناك علاقة ارتباط عكسية ومعنوية ما بين المتغير المفسر الائتمان الخاص (X2) والمتغير المعتمد فروع المصارف (Y1)، بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (-0.762) وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (0.001) وهي اقل من (0.05). وان هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر عرض النقد (X1) والمتغير المعتمد الصراف الالي (Y2)، بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (0.687)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (0.003) وهي اقل من (0.05).

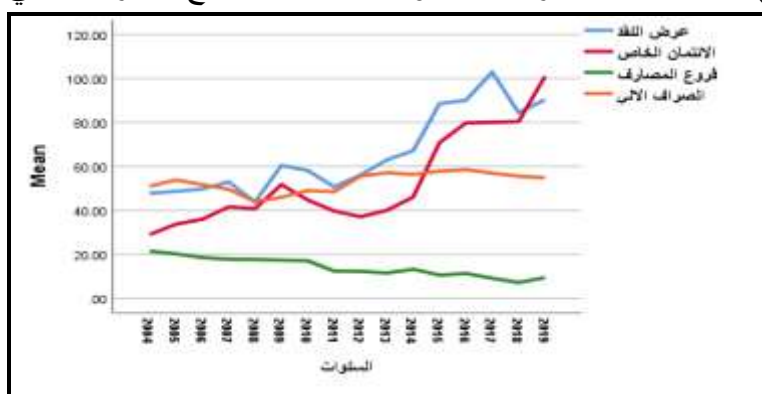
في حين ان العلاقة ما بين المتغير المعتمد الائتمان الخاص (X2) والمتغير المعتمد (الصراف الالي (Y2) غير معنوية، بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (0.064) وهي أكبر من (0.05).



الشكل (٤): علاقة كل من عرض النقد والائتمان الخاص مع فروع المصارف في قطر



الشكل (٥): علاقة كل من عرض النقد والائتمان الخاص مع الصراف الالي في قطر



الشكل (٦): اتجاه المتغيرات المدروسة (عرض النقد، الائتمان المصرفي، فروع المصارف والصراف الآلي) عبر الزمن في قطر

٢. السعودية: يتناول الجدول الاتي علاقة الارتباط بين متغيرات العمق المالي والشمول المالي في السعودية:

الجدول (٨): قياس علاقة الارتباط بين متغيرات العمق المالي والشمول المالي في السعودية

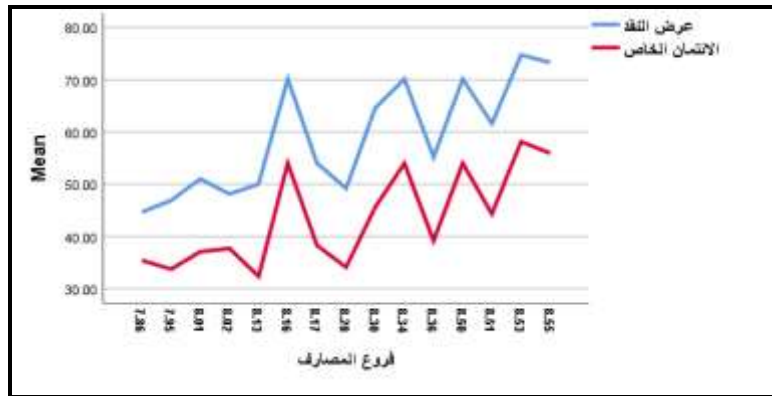
Correlations			
		عرض النقد	الائتمان الخاص
فروع المصارف	Pearson Correlation	.797**	.714**
	P-value	.000	.002
	N	16	16
الصراف الالي	Pearson Correlation	.836**	.826**
	P-value	.000	.000
	N	16	16

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج (SPSS V24).

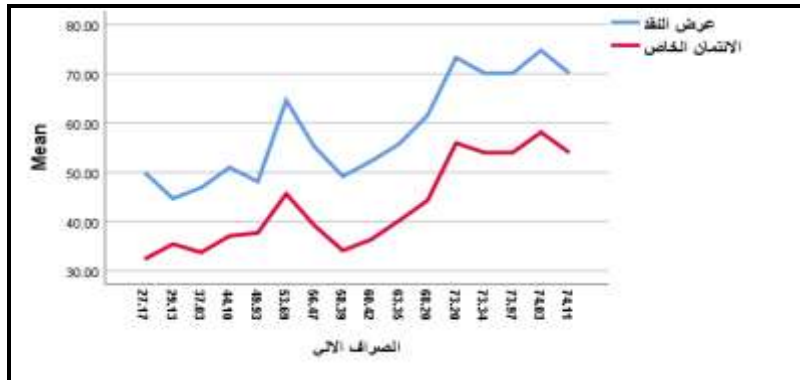
يظهر من الجدول (٨) ان هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر عرض النقد (X1) والمتغير المعتمد فروع المصارف (Y1)، بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (0.797)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (0.000) وهي اقل من (0.05). في حين ان هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر الائتمان الخاص (X2) والمتغير المعتمد فروع المصارف (Y1)، بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (0.714) وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي

ظهرت مساوية لـ (0.002) وهي اقل من (0.05). وان هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر عرض النقد (X1) والمتغير المعتمد الصراف الآلي (Y2)، بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (0.836)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (0.000) وهي اقل من (0.05).

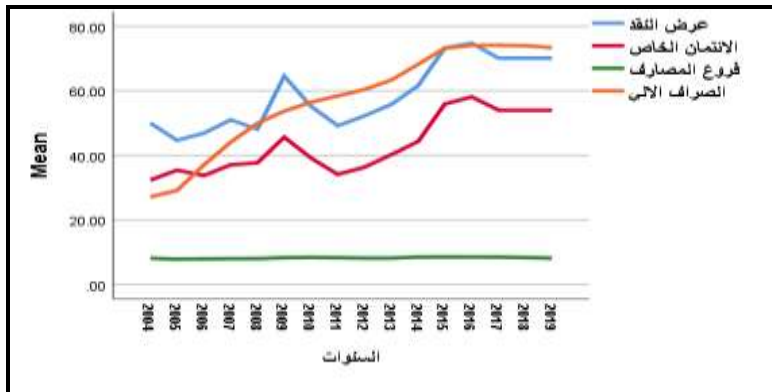
واخيرا هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية ما بين المتغير المفسر الائتمان الخاص (X2) والمتغير المعتمد الصراف الآلي (Y2) بدلالة قيمة معامل الارتباط والتي ظهرت مساوية لـ (0.826)، وهذه العلاقة معنوية بدلالة القيمة الاحتمالية والتي ظهرت مساوية لـ (0.000) وهي اقل من (0.05).



الشكل (٧): علاقة كل من عرض النقد والائتمان الخاص مع فروع المصارف في السعودية



الشكل (٨): علاقة كل من عرض النقد والائتمان الخاص مع الصراف الآلي في السعودية



الشكل (٩): اتجاه المتغيرات المدروسة (عرض النقد، الائتمان المصرفي، فروع المصارف والصراف الآلي) عبر الزمن في السعودية

د. استكشاف البيانات: في هذه الخطوة سيتم فحص البيانات والكشف عن وجود خلل فيها أو عدمه وذلك قبل البدء بتحليلها وتتضمن هذه الخطوة جملة من الاختبارات الآتية:

١. القيم المفقودة (Missing values): بعد ملاحظة البيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة كافة، لم تلاحظ الباحثان أي نقص ولم يكن هناك أي قيم مفقودة في أي متغير من المتغيرات المدروسة لجميع الدول.

٢. القيم الشاذة (Outliers): تم استخدام اختبار (Mahalanobis distance) والمستند إلى اختبار مربع كاي (Chi-square) للكشف عن وجود قيم شاذة في البيانات المدروسة أو عدمها، وتم التوصل إلى أنه لا يوجد أي قيمة شاذة في البيانات المدروسة، بدلالة أعلى قيمة لمعيار مربع كاي التي ظهرت مساوية لـ (0.04) وهي أعلى من القيمة الحرجة (0.01)، وهذا دليل على عدم وجود قيم شاذة في بيانات الدراسة.

٣. اختبار هل ان المتغيرات المدروسة تتبع التوزيع الطبيعي (Tests of Normality): في هذه المرحلة تم استخدام الاختبار الاحصائي (Shapiro-Wilk) للكشف عن مدى مطابقة التوزيع الاحتمالي الخاص بالمتغيرات المدروسة للتوزيع الطبيعي، علماً أن عدم تحقق هذا الفرض الاحصائي من شأنه تشويه النتائج وبالأخص عندما لا يمتلك المتغير المعتمد ومتغير الاخطاء العشوائية توزيعاً طبيعياً، والفرضية المستخدمة لاختبار ذلك هي:

فرضية العدم: البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الفرضية البديلة: البيانات لا تتوزع توزيعاً طبيعياً.

اما نتائج الاختبار فهي مبينة في الجدول الآتي:

الجدول (٩): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة ولكل دولة من الدول العربية عينة الدراسة

الدولة		Tests of Normality		
		Shapiro-Wilk		
		Statistic	Df	P-value
قطر	عرض النقد	.875	16	.032
	الائتمان الخاص	.845	16	.012
	فروع المصارف	.940	16	.347
	الصراف الآلي	.928	16	.224
السعودية	عرض النقد	.896	16	.070

- بالنسبة لقطر نجد أن كل من متغيري فروع المصارف والصراف الآلي يتوزعان توزيعاً طبيعياً بدلالة القيمة الاحتمالية لهما والتي ظهرت مساوية لـ (0.347) و (0.224) على التوالي وهما أكبر من (0.05)، أما بالنسبة لمتغيري عرض النقد والائتمان الخاص فنجد أنهما لا يتوزعان توزيعاً طبيعياً بدلالة القيمة الاحتمالية لهما والتي ظهرت مساوية لـ (0.032) و (0.012) على التوالي وهما أقل من (0.05).

- بالنسبة للسعودية نجد أن كل من المتغيرات عرض النقد وفروع المصارف والصراف الآلي تتوزع توزيعاً طبيعياً بدلالة القيمة الاحتمالية لهما والتي ظهرت مساوية لـ (0.070) و (0.478) و

(0.060) على التوالي وهي أكبر من (0.05)، أما بالنسبة للانتماء الخاص فنجد انه لا يتوزع توزيعاً طبيعياً وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية له والتي ظهرت مساوية لـ (0.029) وهي اقل من (0.05).

هـ. **تحليل أثر العمق المالي في الشمول المالي للدول العربية:** الاتي يتضمن تحليل أثر العمق المالي (المتغيرات المفسرة) في الشمول المالي (المتغيرات المعتمدة) لكل دولة من الدول العربية عينة الدراسة.

كما يتناول اختبار ومعرفة الاثر في الدول العربية عينة البحث ومقدار التطور في القطاعات المصرفية العربية ومدى عمقها المالي وانعكاس هذا العمق على الشمول المالي في هذه الدول باستخدام نموذج (الانحدار الخطي المتعدد) وتم تطبيق ذلك عن طريقة وبرنامج (Eviews10).

١. **قطر:** أثر العمق المالي في الشمول المالي (الصراف الالي) لقطر:

أ. اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ:

الجدول (١٠): اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.9441	Prob. F (2,13)	0.057726	F-statistic
0.9320	Prob. Chi-Square (2)	0.140844	Obs*R-squared
0.9745	Prob. Chi-Square (2)	0.051723	Scaled explained SS

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

من ملاحظة نتائج الجدول (10) نجد ان القيمة الاحتمالية ((Prob. Chi-Square (2)) لهذا الاختبار هي (0.9320) وهي أكبر من (0.05)، لذا سنقبل فرضية العدم التي تشير الى عدم وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.

ب. **اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:**

الجدول (١١): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.4360	Prob. F (2,11)	0.895899	F-statistic
0.3261	Prob. Chi-Square (2)	2.241184	Obs*R-squared

المصدر: من اعداد الباحثتان بالاعتماد على برنامج (Eviews10).

من ملاحظة نتائج الجدول (١١) نجد ان القيمة الاحتمالية ((Prob. Chi-Square (2)) لهذا الاختبار كانت مساوية الى (0.3261) وهي أكبر من (0.05)، لذا سنقبل فرضية العدم والتي تشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء.

ج. **تحليل علاقة الأثر:** سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الاعتيادية (Ordinary Least Squares) في تقدير معادلة الانحدار الموضحة في الجدول ادناه:

$$Y_2 = a + b_1X_1 + b_2X_2 + e_i$$

الجدول (١٢): أثر العمق المالي في الشمول المالي (الصراف الالي) لقطر

Dependent Variable: Y2				
Method: Least Squares				
Date: 08/20/21 Time: 13:38				
Sample: 2004 2019				
Included observations: 16				
P-value	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	11.08714	3.415819	37.87167	C
0.0019	3.892279	0.119940	0.466838	X1
0.0146	-2.814541	0.104980	-0.295472	X2
Statistics				
52.57523	Mean dependent var	0.649282	R-squared	
8.768197	S.D. dependent var	0.595325	Adjusted R-squared	
5.056231	Akaike info criterion	2.788481	S.E. of regression	
5.201092	Schwarz criterion	101.0831	Sum squared resid	
5.063649	Hannan-Quinn criter.	-37.44985	Log likelihood	
1.388113	Durbin-Watson stat	12.03341	F-statistic	
		0.001102	Prob(F-statistic)	
		9.461756	F-statistic	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج (Eviews).

تشير نتائج الجدول (١٢) ومن خلال اختبار جدول تحليل التباين (ANOVA) ان النموذج المدروس معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية لاختبار (Prob.(F-statistic)) والتي بلغت (0.001) وهي اقل من (0.05).

وان هناك اثرا طرديا ومعنويا لمتغير عرض النقد (X1) في المتغير المعتمد الصراف الالي (Y2) بدلالة قيمة معامل الانحدار والتي ظهرت مساوية الى (0.466838) وهذا الاثر معنوي ذلك بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية الى (0.0019) وهي اقل من (0.05). في حين ان هناك اثرا عكسيا ومعنويا لمتغير الائتمان الخاص (X2) في المتغير المعتمد الصراف الالي (Y2) بدلالة قيمة معامل الانحدار والتي ظهرت مساوية الى (-0.295472) وهذا الاثر معنوي بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية الى (0.0146) وهي اقل من (0.05).

ومن ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-squared) يمكننا القول ان (65%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد سببه المتغيرات المفسرة، اما النسبة المتبقية وهي (35%) سببها متغيرات لم تدخل في النموذج المدروس فضلا عن المتغيرات العشوائية.

٢. السعودية: أثر العمق المالي في الشمول المالي (الصراف الالي) للسعودية
أ. اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ:

الجدول (١٣): اختبار مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.0076	Prob. F (2,13)	7.282563	F-statistic
0.0146	Prob. Chi-Square (2)	8.454234	Obs*R-squared
0.1460	Prob. Chi-Square (2)	3.848623	Scaled explained SS

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews).

من ملاحظة نتائج الجدول (١٣) نجد ان القيمة الاحتمالية ((Prob. Chi-Square (2)) لهذا الاختبار هي (0.0146) وهي اقل من (0.05)، لذا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تشير الى وجود مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.

ب. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي:

الجدول (١٤): اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
0.0562	Prob. F (2,11)	3.781754	F-statistic
0.0384	Prob. Chi-Square (2)	6.519034	Obs*R-squared

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews).

من ملاحظة نتائج الجدول (١٤) نجد ان القيمة الاحتمالية ((Prob. Chi-Square (2)) لهذا الاختبار كانت مساوية الى (0.0384) وهي اقل من (0.05)، لذا سنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة والتي تشير الى وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء.

ج. تحليل علاقة الأثر: سيتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الموزونة (Weighted Least Squares) عوضاً عن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (Ordinary Least Squares) في التقدير وذلك بسبب وجود مشكلة تعدد العلاقة الخطية ومشكلة عدم تجانس تباين الخطأ فضلاً عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين الاخطاء والنتائج موضحة في الجدول ادناه:

$$Y_2 = a + b_1X_1 + b_2X_2 + e_i$$

الجدول (١٥): أثر العمق المالي في الشمول المالي (الصراف الالي) للسعودية

Dependent Variable: Y2				
Method: Least Squares				
Date: 08/20/21 Time: 14:05				
Sample: 2004 2019				
Included observations: 16				
Weighting series: X2^ (-0.5)				
Weight type: Inverse standard deviation (Eviews default scaling)				
White-Hinkley (HC1) heteroskedasticity consistent standard errors and				
Covariance				
P-value	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2771	-1.134404	15.77016	-17.88973	C
0.0223	2.657600	1.462149	0.961509	X1
0.8100	0.245355	1.775383	0.435599	X2

Weighted Statistics			
56.00437	Mean dependent var	0.665622	R-squared
12.23429	S.D. dependent var	0.614179	Adjusted R-squared
7.635989	Akaike info criterion	10.12873	S.E. of regression
7.780849	Schwarz criterion	1333.684	Sum squared resid
7.643407	Hannan-Quinn criter.	-58.08791	Log likelihood
0.689336	Durbin-Watson stat	12.93906	F-statistic
54.76401	Weighted mean dep.	0.000808	Prob(F-statistic)
0.000173	Prob (Wald F-statistic)	18.14418	Wald F-statistic
Unweighted Statistics			
57.28313	Mean dependent var	0.700262	R-squared
16.06507	S.D. dependent var	0.654148	Adjusted R-squared
1160.375	Sum squared resid	9.447731	S.E. of regression
		0.764109	Durbin-Watson stat

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج (Eviews).

تشير النتائج التي ظهرت في الجدول (١٥) ومن خلال اختبار جدول تحليل التباين (ANOVA) ان النموذج المدروس معنوي وذلك بدلالة القيمة الاحتمالية لاختبار (Prob.(F-statistic)) والتي بلغت (0.000) وهي اقل من (0.05).

وان هناك اثرا طرديا ومعنويا لمتغير عرض النقد (X1) في المتغير المعتمد الصراف الالي (Y2) بدلالة قيمة معامل الانحدار التي ظهرت مساوية الى (0.961509) بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية الى (0.0223) وهي اقل من (0.05). ولا يوجد أثر معنوي للمتغير الائتمان الخاص (X2) في المتغير المعتمد الصراف الالي (Y2) بدلالة القيمة الاحتمالية (P-value) التي ظهرت مساوية الى (0.8100) وهي أكبر من (0.05).

ومن خلال ملاحظة قيمة معامل التحديد (R-squared) يمكننا القول ان (66%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد سببه المتغيرات المفسرة، اما النسبة المتبقية وهي (34%) فسببها متغيرات لم تدخل ضمن النموذج المدروس فضلا عن المتغيرات العشوائية.

الاستنتاجات والمقترحات

اولاً. الاستنتاجات:

١. عدم وجود اسواق مالية متطورة في بعض من الدول العربية التي تساهم في زيادة العمق المالي اذ كلما تطورت الاسواق المالية ادى الى زيادة العمق المالي.
٢. القيود والاجراءات التي تؤدي الى قطاع مصرفي شديد التركيز، وانظمة تسجيل، وضمانات غير فعالة تزيد من اعاقه وصول الشركات والافراد الى الائتمان.
٣. ارتفاع اسعار الفائدة على الائتمان المصرفي وهذا ينعكس على الاستثمار، والنمو الاقتصادي.
٤. ضعف الابتكار والتطور التكنولوجي الذي يؤدي الى حرمان شرائح المجتمع من الوصول الى الخدمات المالية واستخدامها.
٥. وجود أثر طردي معنوي للعمق المالي في الشمول المالي في قطر والسعودية.

ثانياً. المقترحات:

١. على السلطات المختصة ازالة القيود ووضع القوانين وتنفيذها التي تهدف الى تعزيز الثقة بين المستثمرين والمصارف.
٢. تقليل معدلات البطالة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة اذ تلعب دوراً رئيساً في زيادة فرص العمل.
٣. السعي الى الابتكار وتطوير الأدوات المالية التكنولوجية لتمكين فئات المجتمع من الوصول الى الخدمات المالية، واستخدامها لتحسين ظروفهم المعيشية.
٤. نشر الثقافة والتوعية المالية بين افراد المجتمع، ولاسيما محدودي الدخل والمهمشين.

المصادر**اولاً. المصادر العربية:**

١. ابو العز، نهلة، (٢٠٢١)، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، كلية الدراسات الافريقية العليا، جامعة القاهرة، العدد ١٠.
٢. الاعرجي، صبيان طارق سعيد، (٢٠٢٠)، الشمول المالي في العراق وتأثيره في دعم الاستقرار المصرفي في ظل نظام الانذار المبكر للآزمات المصرفية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٣. شنبى، صورية وبن لخضر، السعيد، (٢٠١٨)، اهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 3، العدد ٢، ١٠٤-١٢٩.
٤. شنيتر، عبدالرحمن طاهر، (٢٠٢٠)، الدور التفاعلي للشفافية المالية في العلاقة بين التعلم الاستراتيجي والشمول المالي، بحث تحليلي، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
٥. عجور، حنين محمد بدر، (٢٠١٧)، دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية تجاه العملاء (دراسة حالة البنوك الاسلامية العاملة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
٦. العراقي، بشار احمد والنعمي، زهراء احمد، (٢٠٢٠)، العمق المالي وأثره في تعزيز السلامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة ٢٠١٥-٢٠٠٠، المجلد ١٥، العدد ٥٦، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، العراق.
٧. مقدودة، لطرش، (٢٠٢١)، دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: تجربة البحرين، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
٨. نبيل، بوفليح، محمد، طرشي، (٢٠١٦)، دراسة مؤشرات العمق المالي في الجزائر في ظل الاصلاحات النقدية والمالية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد ٢٤، العدد ٣، ٤٢-٤٧.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ackan, C. & Acquah, A., (2012), Which Households Use Which Financial services? Evidence from Ghana, Institute of statistical, Social and Economic Research University of Ghana.

2. Alktrani, S., H., Abbas, A., N., (2021), the Impact of Financial Depth Indicators on Economic Growth of Iraqi Banking Sector: An Analytical Study, Turkish Journal of Computer and Mathematics Education Vol.12, No. 7, (3352- 3363).
3. Aluko, O. A. & Ajayi, M. A., (2017), Determinants of banking sector development: Evidence from Sub-Saharan African countries, Borsa-Istanbul Review, 122-139.
4. Anand S. & Kodan S., (2013), A Theoretical and Quantitative Analysis of Financial Inclusion and Economic Growth, Management and Labour Studies 38 (1&2) 103-133.
5. Banto, J M, (2019), Microfinance, Growth and Monetary Policy: An Empirical Analysis Using Panel Data from Developing Countries, PhD Thesis, University Paris-Sacaly.
6. Bigirimana, M. & Hongyi, X., (2018), Research on Relationship between Financial Inclusion and Economic Growth of Rwanda: Evidence from Commercial Banks with ARDL Approach, International Journal of Innovation and Economic Development, Vol.4, Issue.1.
7. Blancher, M. N. R., Appendino, M., Bibolov, A., Fouejieu, M. A., Li, M. J., Ndoeye, A., & Sydorenko, T., (2019), Financial inclusion of small and medium-sized enterprises in the Middle East and Central Asia. International Monetary Fund
8. Camara, N. & Tuesta, D., (2014), Measuring Financial Inclusion: A Multidimensional Index, BBVA Research, Working Paper, N0 14/26.
9. Cnaan, A. R., Moodithaya, M. S., & Handy, F., (2012), Financial Inclusion: Lessons from Rural South India, University of Pennsylvania, p. 184.
10. Goel, S. & Sharma, R., (2017), Developing a Financial Inclusion Index for India, Information Technology and Quantitative Management, 122, 949-956.
11. GPFI, 2016, G20 Basic set of Financial Inclusion Indicators
12. Haning A & Jansen S., (2010), Financial report and Financial Stability: current policy issues, Washington. The World Bank 2010.
13. Huang, Yongfu, (2010), Political Institutions and Financial Development: An Empirical Study, World Development, (38) 12, pp. 1667-1677.
14. Joshi, C., & Rajpurohit, V. P., (2016), Awareness of Financial Inclusion: An Empirical Study Mrunal, research review International Journal of Multidisciplinary, Vol.1, Issue. 6.
15. Khan, M. H., Antara, A. & AI- Masum, A., (2013), Dimensions of financial services quality: an overview of the consumers behavior to be considered in the banking sector of Bangladesh, The International Journal of Social Science, Vol.7, No.1.
16. Kim, M., Zoo, H., Lee, H., & Kang, J., (2018), Mobile financial services, financial inclusion, and development: A systematic review of academic literature. The Electronic Journal of Information Systems in Developing Countries, 84(5), e12044.
17. Kokorovic, M, J., Amra, S., (2016), Comparative Analysis of Financial Inclusion Developing Regions Around the World, Journal of Economics and Busines- Economic Review, Vol. XIV, Issue 2, <http://hdl.handle.net/10419/193864>
18. Mbutor, M. O., & Uba, I. A., (2013), The Impact of Financial Inclusion on Monetary Policy in Nigeria, Research Department, Central Bank of Nigeria, Nigeria, 321.
19. National Bank of Ethiopia, 2017, National Financial Inclusion strategy.

20. Naumenkova, S., & Others, (2019), Digital Financial Inclusion: Evidence from Ukraine, Investment Management and Financial Innovations, Volume 16, Issue 3, 195-197.
21. Ngoma, Gerald, (2019), Financial Inclusion and its Determinants in Zimbabwe, International Journal for innovative research in multidisciplinary field, Vol. 5, Issue.3.
22. Nzotta, Samuel & Okerek, Emeka, (2009), Financial deepening and Economic development of Nigeria An Empirical, African Journal of Accounting, Economics, Finance and Baking Research, 5 (5).
23. Okoye, L. U., (2017), financial inclusion as a strategy for enhanced economic growth and development, Journal of Internet Banking and Commerce, Vol. 22, No.8.
24. Preez, M. L & Lee, C, (2017), financial service usage: A conceptual model, Insight2 impact.
25. Ravikumar, T., (2020), financial access indicators of financial inclusion: a comparative analysis of SAARC countries, Department of Management Studies, CHRIST (Deemed to be University), Bangalore, Karnataka, India.
26. Sailaja, V. N., & Rao T. U. M., (2018), A study on financial inclusion awareness through Pradhan mantra Jan-Dhan Yojana in Guntur District, International Journal of Mechanical Engineering and Technology (IJMET), Vo l.9, Issue.3.
27. Sakariya, S. M., & Ruparel, N., (2018), Evaluation of financial inclusion strategies of banks in India: reflections from literature, an Indexed Refereed Journal of Higher Education, Vol.10, special issue for.
28. Sarma, M., (2015), Measuring financial inclusion, Economics Bulletin, Volume 35, Issue 1, pages 604-611.
29. Tita, A. F., (2017), financial development, Financial Inclusion and welfare dynamics, in sub-Saharan Africa Stellenbosch University. <https://scholar.sun.ac.za>